

المساعدات الإنمائية العربية ودورها في الإقلال من الفقر في الدول العربية

* د. عزة الأزهر، جامعة الوادي، الجزائر.

** أ. خالد رشيدة، جامعة الأغواط، الجزائر.

الملخص

الفقر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الأبعاد المتعددة والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية، فهو حالة يعجز فيها الإنسان بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية عن تلبية حاجاته المادية والمعنوية في ظل نظام اجتماعي وثقافي محدد، قد يختلف من مجتمع إلى مجتمع ومن ثقافة إلى ثقافة بناء على الظروف المصاحبة، ومن جهة أخرى فإن تقليل الفقر أو الحد منه هدف لا يختلف حوله المجتمعات والدول وكذلك المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية، ومن هذا المنطلق فإن العلاقة وثيقة بين مكافحة الفقر والسياسات العامة في كافة النواحي والمجالات الاقتصادية، صحية، تعليمية وبيئية، ولهذا السبب من الضروري وضع سياسات من شأنها الحد من هذه الظاهرة، وتعد الإعانات الإنمائية أحد الوسائل والسياسات الهامة والبارزة في ذلك، وعلى غرار كل الدول ركزت الدول العربية على هذا الجانب حيث اتجهت منذ سبعينيات القرن الماضي إلى تبني سياسات العون الإنمائي، فقد خصصت معونات الإنماء العربي طوال فترة السبعينيات والثمانينيات نحو مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية، بينما أخذت تهتم منذ التسعينيات بمشروعات التنمية البشرية ومكافحة الفقر والبطالة في إطار تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك انسجاما مع تصاعد هذه المشروعات في سلم أولويات الدول المستقبلة للعون الإنمائي .

الكلمات المفتاحية: الفقر، مؤشرات الفقر، التطورات الاقتصادية، المساعدات الإنمائية العربية، التعاون العربي، مكافحة الفقر.

Abstract

Poverty of social phenomena serious multidimensional, which are closely linked to development, it is the case fails the rights due to a combination of objective and subjective factors to meet the needs moral and material under the regime of social and cultural specific, may vary from community to community and culture to a culture based on conditions attendant, on the other hand, the reduction of poverty or reduce the goal is no different around communities and states as well as international organizations working in the field of development, and from this standpoint, the close relationship between the fight against poverty and public policy in all aspects and areas of economic, health, educational, environmental, and for this reason necessary to develop policies that will reduce this phenomenon, and is the subsidies development a means and policies important and notable in that, like all states have focused Arab countries on this side where whistled since the seventies of the last century to adopt policies that development aid, has allocated aid Arab Development throughout the period of the seventies and eighties towards infrastructure projects and production projects, while I took care since the nineties human development projects and the fight against poverty and unemployment in the context of the implementation of economic reform programs, in line with the escalation of these projects in priority countries receiving development aid.

Keywords: poverty, poverty indicators, economic developments, Arab development assistance, inter-Arab cooperation, the fight against poverty.

* azza.lazhar@yahoo.fr

** rachida_khalidi@yahoo.fr

المقدمة

يعد الفقر مقياس جد مهم في تحديد الملامح العامة لاقتصاديات الدول، فهو ظاهرة عامة لا يمكن أن تخلو أي دولة منها سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية واجتماعية لجميع الشعوب، الحضارات والمجتمعات، وفي جميع العصور، إلا أن الاختلاف يكمن في درجة التفاوت من حيث النسبة الموجودة، فهناك فجوة كبيرة بين أعداد الفقراء في الدول المتقدمة عنه في الدول المتخلفة، ولذلك يعتبر الفقر سمة أساسية، وظاهرة لا يمكن إغفالها في الدول المتخلفة.

إلا أن فقر الدول المتخلفة لا يعتبر دليلاً على عدم وجود العوامل والقوى الكامنة المؤدية إلى التقدم، وإنما هو الافتقار إلى الطرق والوسائل التي بواسطتها يمكن لهذه العوامل وتلك القوى أن تصبح قادرة على خلق نمو منشود.

ولقد تغيرت النظرة لهذه الظاهرة وطرق التعامل معها حديثاً منه عن الفترات السابقة، وخاصة خلال النصف الثاني من القرن 20م كثر الحديث عن هذه الظاهرة في أدبيات الأمم المتحدة وجعلها قضية عالمية، حيث تم تصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة، ووضعت مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبية، وذلك لما تعرفه ظاهرة لفقر من تزايد يوماً بعد يوم، فالإحصاءات تشير إلى أن أكثر من 800 مليون نسمة يعانون من الجوع، ويموت الآلاف يومياً من أمراض يمكن الوقاية منها، من جهة أخرى يلاحظ أن الإفراط في التبذير أصبح ظاهرة سائدة في الدول الغنية بصورة تعكس بقوة أكثر من أي وقت، خاصة منها الدول العربية في ظل تزايد حجم الناتج المحلي الإجمالي لها، هذا يعني وجود عالم عربي ينقسم انقساماً واضحاً إلى فقراء معدمين وأغنياء ميسورين، وهذا التفاوت الكبير والمستمر هو في الواقع يزيد من فجوة التعاون العربي، الذي أصبح ضرورة قصوى في ظل التكتلات العالمية في مواجهة الظواهر المتعددة، ومن هنا جاءت المساعدات العربية الإنمائية والتي من شأنها أن تسمح بخلق تعاون عربي في مواجهة التحديات على رأسها مكافحة ظاهرة الفقر، وبناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الآتية:

كيف يمكن أن تساهم المساعدات الإنمائية العربية في تعزيز فرص وآفاق التعاون العربي لمكافحة الفقر في ظل التطورات

الاقتصادية والسياسية في الدول العربية ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل الأساسي فقد تم تبني خطة العمل التالية:

- أولاً: التطورات الاقتصادية ومؤشرات الفقر في الدول العربية؛
- ثانياً: المساعدات الإنمائية العربية؛
- ثالثاً: آفاق التعاون العربي الإنمائي لمكافحة الفقر.
- أولاً: التطورات الاقتصادية ومؤشرات الفقر في الدول العربية

1- مؤشرات التطورات الاقتصادية في الدول العربية

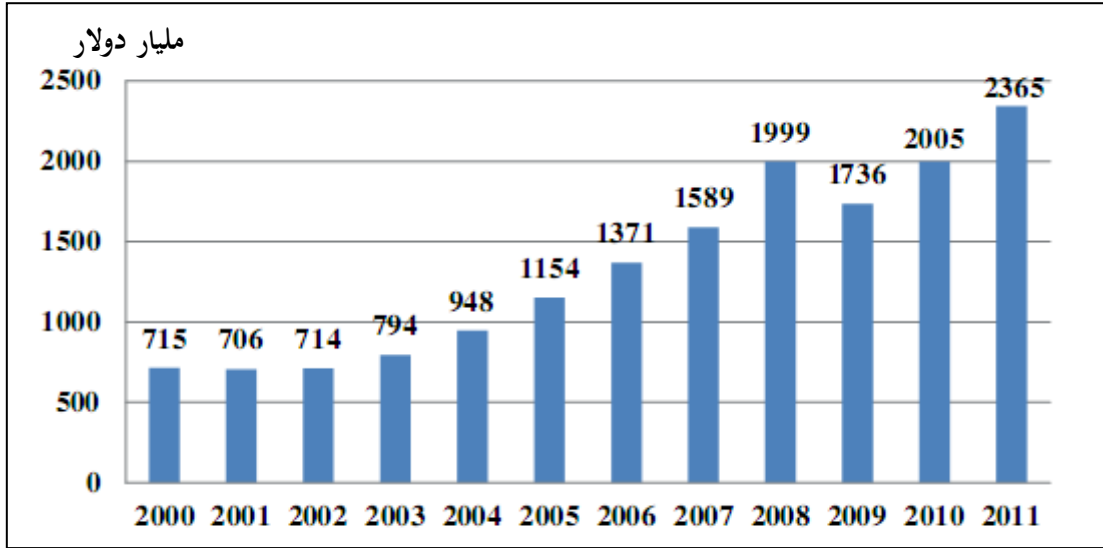
أ- أداء الناتج المحلي الإجمالي

لقد أثرت التطورات الجيوسياسية والأحداث التي عرفتها بعض المناطق العربية على الأداء الاقتصادي، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالطلب والعرض مثل توقف إنتاج وتصدير النفط في ليبيا على أسواق النفط مما أدى إلى زيادة الأسعار بـ 39% خلال سنة 2010 وبقائها مرتفعة نسبياً خلال سنة 2011 وهو ما أدى إلى ارتفاع العائدات لدول العربية من النفط بنسبة 41% مقارنة بسنة 2010، ومن جهة أخرى تأثرت كل من تونس، مصر، البحرين، ليبيا، اليمن وسورية بالإحداث والتغيرات السياسية التي عرفتها تلك الدول وتأثرت باقي الدول بشكل غير مباشر، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال سنة 2011 نحو 2.365 مليار دولار، بمعدل نمو 18%، بالمقارنة مع معدل نمو

15.5% سنة 2010، وهو ما يرجع بشكل أساسي إلى ارتفاع إيرادات الدول العربية من النفط بسبب ارتفاع أسعاره الأسواق الدولية وزيادة الإنتاج بنحو 01 مليون برميل يومياً .

والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2000-2011م)



المصدر: صندوق النقد العربي الموحد، التقرير العربي الموحد 2012، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2012، ص: 20.
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

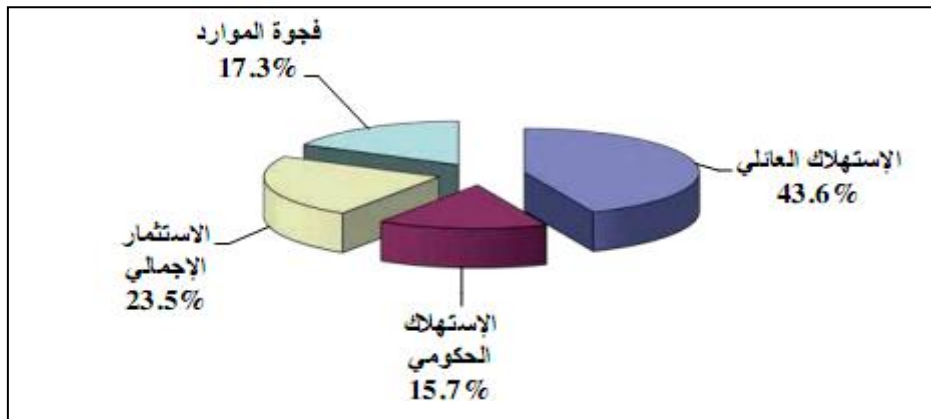
عرفت الدول العربية تحسنا خلال سنة 2011 من حيث مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة 2010 باستثناء ليبيا، سوري، السودان واليمن، حيث تتطور من حوالي 5.842 دولار خلال سنة 2010 إلى حوالي 6.731 دولار سنة 2011 وهذا بنسبة نمو تقدر بـ 15.2% مقارنة بـ 12.8% خلال 2010 .

ب-الإستهلاك الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي

بلغت حصة الإستهلاك النهائي بشقيه العائلي والحكومي من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حوالي 59.2% سنة 2011 وبلغت حصة الاستثمار 23.5% بما كانت حصة فجوة الموارد 17.3% .

والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق لسنة 2011



المصدر: صندوق النقد العربي الموحد، التقرير العربي الموحد 2012، مرجع سابق، ص: 27.

ت- نصيب الفرد من الإستهلاك الإجمالي

بلغ متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي في الدول العربية حوالي 10.9 دولار في اليوم بشقيه العائلي والحكومي خلال سنة 2011، حيث تراوح ما بين 72.3 دولار في قطر، 2.4 دولار في موريتانيا، وتعد الإمارات العربية المتحدة الأعلى عربياً من حيث الاستهلاك العائلي للفرد بحوالي 57.2 دولار في اليوم، من جهة أخرى تعد قطر أعلى قيمة لنصيب الفرد من الإنفاق الحكومي بحوالي 30.5 دولار في اليوم، بنما سجل السودان أقل مستوى من الإنفاق الحكومي بحوالي 0.39 دولار في اليوم.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

2- مؤشرات قياس الفقر في الدول العربية

أ- أسباب الفقر في الدول العربية

إن أهم أسباب الفقر في الدول العربية يمكن أن تصنف بناء على عدد من الأبعاد التي تسهم في تكوين الفقر في هذه الدول، وهي:¹

- **البعد السياسي:** ساهم التوزيع الجغرافي للدول العربية في التأثير على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع، وذلك يرجع لقلّة الموارد المتاحة للأفراد نظراً للتركيب الجغرافية، أيضاً العوامل الأمنية وما يعترضها من تغيرات كالحروب وانتشار حالة لا أمن التي أثرت بشكل قوي على الاقتصاديات العربية لأنها تحول دون تقدم عجلة التنمية الاقتصادية وإيقاف أي نشاط أو استثمار في البلد وبالتالي قلت الموارد المتاحة لأفراد المجتمع، وهذا أثر على مستوى المعيشة وسبب تفشي ظاهرة الفقر أكثر، وما حدث من تغيرات جيوسياسية في بعض الدول العربية بداية من 2010-2011 (سورية، ليبيا، اليمن والسودان) وساهم في ارتفاع مؤشرات الفقر بشكل كبير، وما عرفته هذه الدول من حالة نزاعات وانقلابات ولا أمن، أدى إلى نزوح الكبير من العائلات من منطقتها وهذا أثر بشكل كبير على عملية التنمية وبالتالي ارتفاع في معدلات الفقر، ومن جهة أخرى وجود بعض السياسات في بعض الدول العربية وسوء التدبير للموارد المتاحة وهذا بدوره انعكس سلباً على المجتمع؛
 - **البعد الاقتصادي:** يندرج تحت هذا البعد ما اعترى النظام الاقتصادي العربي من تقلبات وتحديات ساهم فيها التقدم العالمي والتطور على مختلف الأصعدة، وعدم استغلال الثروات والإمكانات العربية بالشكل الصحيح، وما طرأ على الجانب الاقتصادي من تغيير كالعولمة والخصخصة وغيرها على غرار ما عرفته الجزائر في فترة التسعينيات من عمليات الخصخصة وإعادة الهيكلة التي أثرت بشكل كبير على تقليل فرص العمل وغلق الكثير من المؤسسات التي تعد لقمة معيشة العديد من العائلات، كل هذه العوامل وغيرها كان لها تأثير إيجابي أو سلبي على أفراد المجتمع العربي ومستواهم المعيشي؛
 - **البعد الاجتماعي:** إن ظهور الطبقات الاجتماعية وتميزها في المجتمع العربي يعد بيئة خصبة لظهور الفقر وتدني مستوى المعيشة، لأن ذلك ساهم في وضع خطوط حمراء في التعاطي مع معطيات الحياة ومواردها كل بناء على طبقته ومستواه، وهذا قلل الفرص في أوجه البعض باختزال الموارد والإمكانات المتاحة، ما أدى بدوره إلى ظهور آفة الفقر وتدني مستوى المعيشة.
- كل هذه الأبعاد تعد مكتملة لبعضها البعض في إسهامها في نشوء ظاهرة الفقر، ترتبت عنها مشكلات عديدة منها:
- البقاء في دائرة الحروب ولا أمن مما يؤدي بدمار أفراد المجتمع وانهاياره ككل؛
 - انعدام أو تدني في مستويات الدخل؛
 - انتشار البطالة؛
 - انخفاض مستوى المهارة وظهور الأمية (الجهل)؛
 - ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات؛
 - نقص وسوء التغذية والتي تؤدي لانتشار الأمراض؛
 - تدني مستوى الإسكان؛

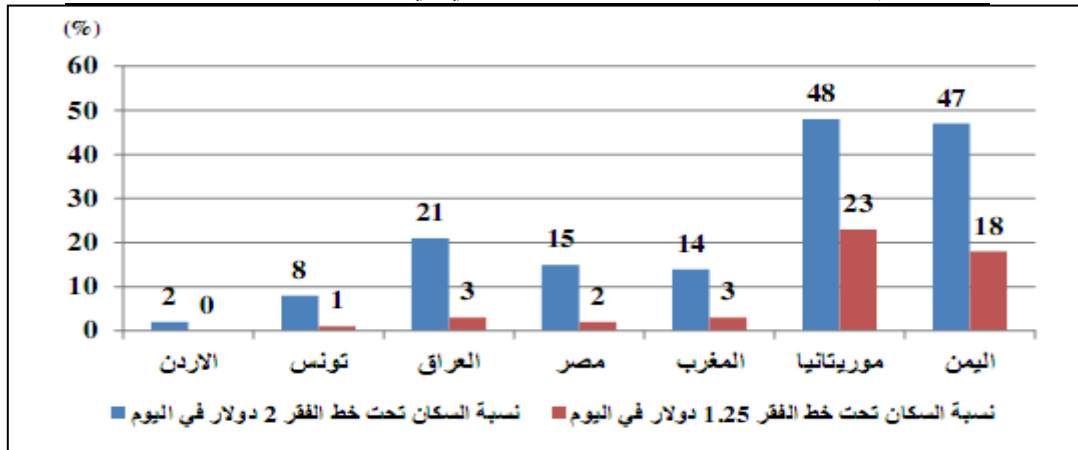
- ظهور المشكلات الاجتماعية مثل التفكك الأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لباقي أفراد الأسرة والتي تؤدي إلى:
 - اللجوء إلى نزول الأطفال إلى مجال العمل وترك الدراسة لمساعدة سد احتياجات الأسرة من مآكل وملبس؛
 - انتشار الجرائم مثل القتل والسراقات والاحتلاس الناتج من انخفاض الدخل ومستوى المعيشة والرغبة في الثراء أو الحصول على المال لسد احتياجات الأسرة؛
 - قلة فرص التعليم بالنسبة لأفراد المجتمع؛
 - نقص القدرة والضعف الجزئي والكلبي عن المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية وكذا في التطور الحضاري والتنمية.
- ب- مؤشر فقر الدخل في الدول العربية

يمثل هذا المؤشر مكونا واحدا من بين مكونات الفقر، في حين أن الفقر البشري يضم أبعادا أخرى بالإضافة إلى الدخل مثل التعليم، الصحة المستوى المعيشي والحريات، ويوضح مؤشر فقر الدخل وفقا للبيانات العربية المتاحة في الدول العربية، التباين الواضح في مستويات الفقر في الدول العربية حيث يمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين:

 - المجموعة الأولى: والتي تفوق نسب الفقر فيها 40% من السكان، وتضمن عددا من الدول العربية محدودة الدخل كاليمن، موريتانيا، فلسطين، الصومال، السودان، جيبوتي وحجز القمر؛
 - المجموعة الثانية: تضم بقية الدول العربية ذات نسب الفقر المعتدلة (10 إلى 20%) أو نسب الفقر المتدنية (أقل من 10%).

والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): مؤشر الفقر وفق خط الفقر الدولي في بعض الدول العربية خلال 2012



المصدر: صندوق النقد العربي الموحد، التقرير العربي الموحد 2012، مرجع سابق، ص: 32.

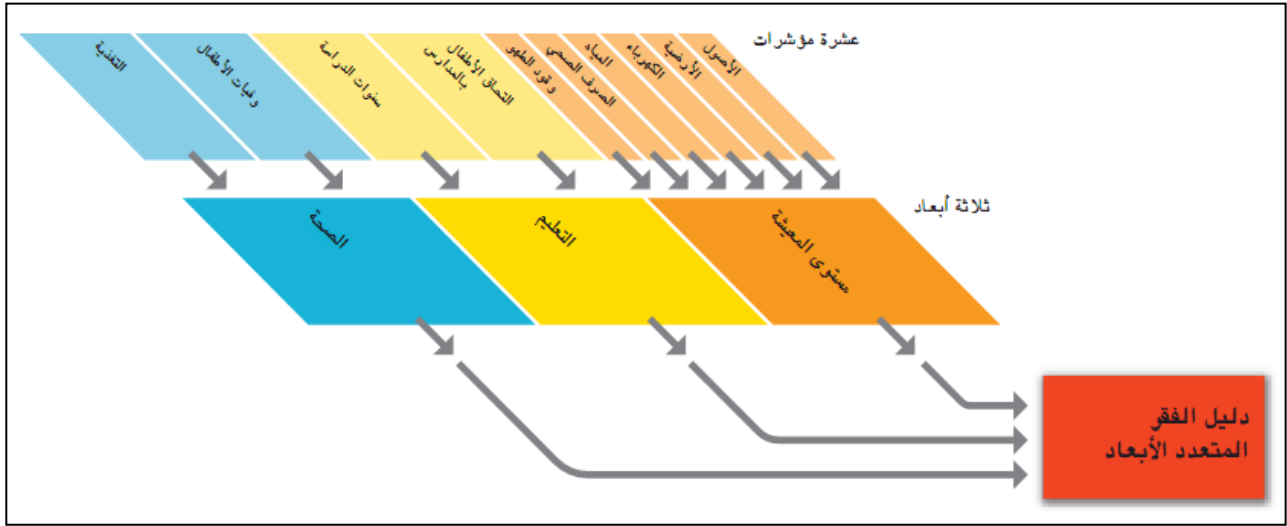
ب- مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية

- تعد المقاييس المالية أساسية في قياس الفقر، ولكنها تعجز عن قياس أوجه الحرمان في أبعاد أخرى ورصد تداخلها، فالأسر تعاني من أوجه حرمان متعددة يمكن أن تكون في وضع أسوأ يظهره قياس فقر الدخل.
- يتضمن مؤشر فقر المتعدد الأبعاد عناصر غير مرتبطة بالدخل ويأخذ بعين الاعتبار أوجه متعددة للحرمان البشري من حيث الصحة مستوى التعليم ومستوى التعليم، بحيث يصنف كل فرد على عدد من أوجه الحرمان في أسرته قبل تجميع البيانات في مقياس للفقر على المستوى الوطني.

-وفقا لمؤشر فقر المتعدد الأبعاد تسند لكل فرد وفقا لأوجه الحرمان الثلاثة (الصحة، المستوى التعليمي ومستوى المعيشة) موزعة بين عشرة مؤشرات فرعية، ثم تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من وجوه الحرمان، بحيث أن العلامة القصوى هي 10، والد الأدنى الفاصل بين الفقير وغير الفقير هو 3، أن العلامة 3 أو أكثر تدل على وجود فقر متعدد الأبعاد، وعلى هذا الأساس كلما ارتفعت قيمة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد زادت درجة الفقر وبالعكس .

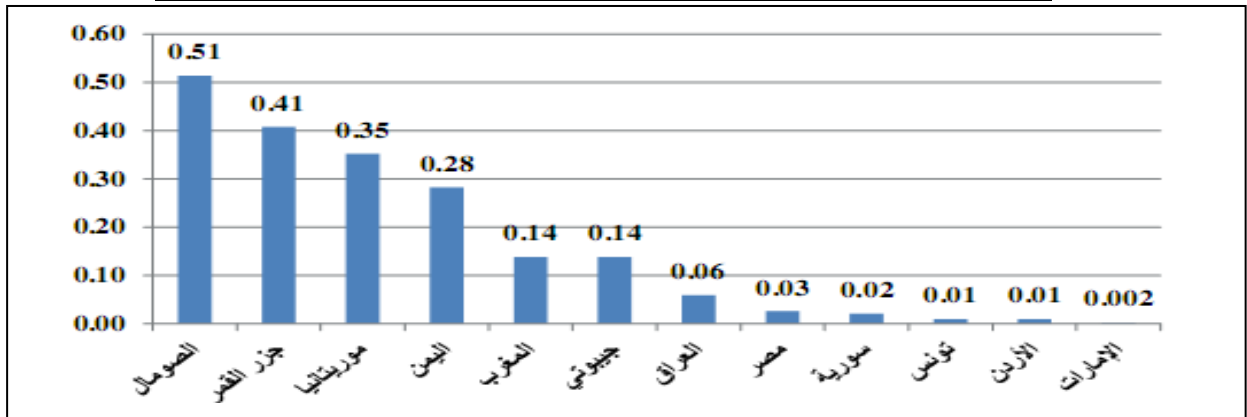
والشكل الموالي وضح هذه الأبعاد (العناصر) حيث يشير كل حجم محور إلى حجم المؤشر:

الشكل رقم (04): عناصر الفقر المتعدد الأبعاد



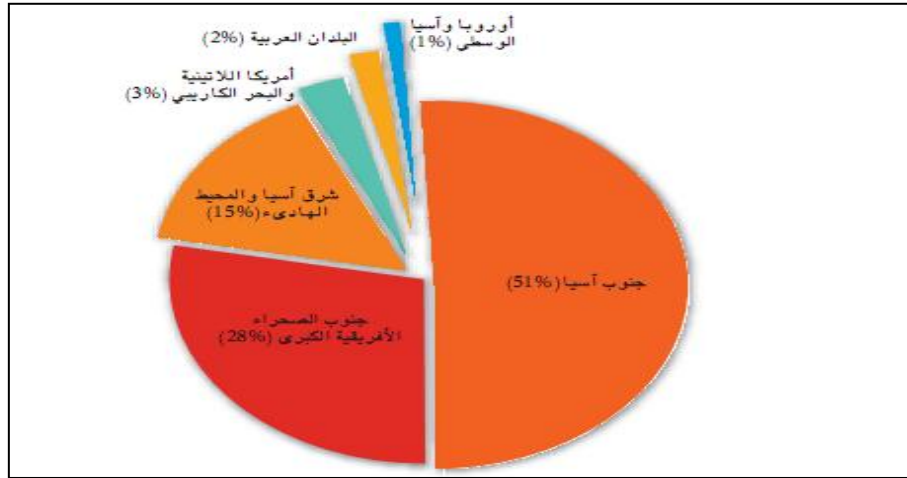
- المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية (UNDP)، تقرير التنمية البشرية 2010، تعريب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، الو.م.أ، 2010، ص:96.
وتكمن أهمية هذا المؤشر بالمقارنة مع مؤشر فقر الدخل في إعطاء صورة واضحة حول حجم التحديات القائمة أمام معظم الدول العربية في مكافحة الفقر بمختلف أبعاده لاسيما على مستوى تحسين الدخل والخدمات الأساسية خاصة في مجالي التعليم والصحة. والشكل الموالي يوضح مستوى مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد بالنسبة للدول العربية التي تتوفر حولها بيانات:

الشكل رقم (05): مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في بعض الدول العربية (2000-2008م)



- المصدر: صندوق النقد العربي الموحد، التقرير العربي الموحد 2012، مرجع سابق، ص:37.
ويوضح الشكل الموالي توزيع الذين يعيشون في فقر متعدد من البلدان النامية ومكانة الدول العربية ضمنها:

الشكل رقم (06): توزيع مؤشرات الفقر متعدد في البلدان النامية



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية (UNDP)، تقرير التنمية البشرية 2010، مرجع سابق، ص: 98.

- يتبن من خلال مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد في البلدان النامية أن الدول العربية وفق هذا المؤشر متدنية نسبيا مقارنة مع عدد كبير من المناطق الأخرى في البلدان النامية، غير أن التطورات السياسية التي عرفتها المنطقة العربية خلال 2011، لا يمكن اعتبار مؤشر فقر الدخل أو مؤشر الفقر المتعدد كافية للتعبير عن هشاشة الاستقرار أو التماسك المجتمعي.

1- ثانيا: المساعدات الإنمائية العربية

تتميز المساعدات الإنمائية العربية بسمات تميزها عن مصادر المساعدات الإنمائية الأخرى، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى أن الدول العربية التي تمنح هذه المساعدات هي نفسها دول نامية تحتاج مساعدات وتواجه تحديات تنموية عديدة بما في ذلك حاجاتها الضرورية لتنويع القاعدة الإنتاجية لاقتصادياتها، وتطوير وصيانة البنى الأساسية بها، في الوقت الذي تمثل فيه عوائد صادرات النفط الخام المصدر الرئيسي لإيراداتها من النقد الأجنبي، وبالتالي لتدفقات العون المقدم منها، إضافة لذلك تمكنت الدول العربية المانحة للعون من تحقيق مستويات مرتفعة في نسبة مساعداتها الإنمائية إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تجاوزت في عدد من الدول نسبة 0.7% المحددة من قبل الأمم المتحدة كهدف للمساعدات الإنمائية الدولية، وقد ساهمت الدول العربية الرئيسية المانحة للعون، خلال مسيرة امتدت منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي إلى الآن في بلورة خبرات متراكمة في مجال المساعدات الإنمائية، مما جعل أداؤها في هذا المجال وفق قواعد تنظيمية ومؤسسية كان لها أثرها الهام في زيادة فاعلية هذه المساعدات وتحسين مردوده ونتائجه.

1- مفهوم المساعدات الإنمائية في الدول العربية

تحتاج عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الدول العربية إلى قيام هذه الدول باستثمارات كبيرة تمكنها من استغلال مواردها الطبيعية الاستغلال الأمثل، وأول ما تحتاج إليه هو بناء الهياكل الأساسية للاقتصاد الوطني للدخول في مرحلة الانطلاق والنمو المستمر، والقيام بمثل هذه الاستثمارات الأساسية يحتاج إلى تمويل وبشروط ميسرة أفضل بكثير مما هو سائد في الأسواق المالية الدولية، وتبدأ عملية الانطلاق ببناء مشاريع إنتاجية كبيرة وهي أيضا تحتاج إلى تمويل ضخم لآجال طويلة، ولا تستطيع الأسواق المالية الدولية التقليدية أن توفر الأموال اللازمة بالأسعار والشروط التي يمكن للدول العربية القبول بها والاستفادة منها، وهنا يأتي دور المؤسسات المالية العربية في دعم وتمويل عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الدول العربية الفقيرة وذلك بتوفير الأموال اللازمة لبناء المشاريع الإنمائية في مختلف القطاعات والعمل على توازن طرفي ميزان المدفوعات.²

لقد أدى وجود فوائض مالية لدى الدول العربية إلى ظهور نوع جديد من العلاقات الاقتصادية لم يكن مألوفاً من قبل، ويتمثل هذا النوع الجديد من العلاقات في قيام بعض الدول النامية الغنية (النفطية) بتقديم المساعدات المالية للدول النامية الفقيرة عن طريق القروض والمنح لمساعدتها في تأمين الأموال اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية وسد العجز في موازين المدفوعات لهذه الدول.

وأنشأت الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك مؤسسات مالية للإشراف على هذه المساعدات وتنظيمها من أجل تحقيق الأهداف التي تقدم من أجلها، كما وتسهم الدول العربية النفطية في معظم الصناديق والمؤسسات التمويلية الدولية مثل صندوق الأوبك للتنمية الإسلامي للتنمية وغيرها، وتختلف المعونات المالية التي تقدمها الدول العربية المصدرة للنفط للدول النامية الأخرى عن المعونات التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة من حيث المصدر والأهداف، إذ يمثل العون المالي الذي تقدمه دول الأوبك لبقية دول العالم الثالث انتقالاً للموارد من دول نامية إلى دول نامية أخرى، ومصدر هذه الأموال من مورد طبيعي ناضب وليس من مورد صناعي متجدد وترتبط المعونات التي تقدمها الدول الرأسمالية بأهداف سياسية وإستراتيجية للدول التي تقدم هذه المعونات، ولم تقتصر المعونات المالية العربية على تقديم القروض الإنمائية التي تقدمها مؤسسات العون الإنمائي العربي، بل بدأت الدول العربية الغنية، بعد مؤتمر القمة العربي الرابع الذي عقد في الخرطوم 1967، بتقديم دعم مالي في شكل منح لكل من مصر وسوريا والأردن، ولم يكن تقديم هذا الدعم المالي مرتبطاً بتمويل مشروعات معينة أو خطة إنمائية محددة، وإنما قدم كدعم مباشر للميزانية.³

2- الملامح الأساسية للمساعدات الإنمائية العربية

تتسم المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية إلى الدول المستفيدة بملامح رئيسية، أهمها:⁴

- **التوسع الجغرافي:** استفادت من المساعدات عدة دول في أرجاء مختلفة من العالم، وبلغ عددها 137 دولة، منها 22 دولة عربية، 43 دولة إفريقية، 37 دولة في آسيا، و26 دولة في أمريكا اللاتينية، 9 دول أخرى؛
- **التنوع القطاعي:** تشمل المساعدات المساهمة في تمويل مشروعات في قطاعات مختلفة كالزراعة، النقل، الطاقة، المواصلات، الصحة والتعليم، فضلاً عن دعم برامج بنوك التنمية المحلية والصناديق الاجتماعية التي تهتم بتمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم يقوم بتنفيذها القطاع الخاص، وذلك نظراً لدورها في توفير فرص عمل جديدة، وإسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام؛
- **دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية:** تسعى المساعدات إلى دعم جهود الدول المستفيدة لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصاً الهدف الرئيسي المتعلق بتخفيض نسبة الفقر، وذلك من خلال تمويل مشروعات في قطاعات كالزراعة نظراً لدورها في توفير السلع الغذائية في المناطق الأكثر فقراً، فضلاً عن دعم مشروعات قطاعي الصحة والتعليم لما لهما من دور إيجابي في تحسين مستويات المعيشة، وتنمية الموارد البشرية وخلق الظروف المواتية للاعتماد على قدراتها الذاتية؛
- **بناء القدرات الذاتية:** تقوم مؤسسات المجموعة إلى جانب تقديم قروض ميسرة لتمويل مشروعات في قطاعات مختلفة، بتقديم معونات فنية ومنح لتمويل أنشطة مختلفة، فضلاً عن تمويل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية في حالات معينة، كما تقوم مؤسسات المجموعة أيضاً في إطار المشروعات التي تساهم في تمويلها، وعند الضرورة بتمويل برامج لتدريب وتأهيل الكوادر الفنية المسؤولة عن تشغيل المشروعات بعد تنفيذها، وذلك لضمان حسن أدائها؛
- **جدوى المشروعات:** بالرغم من أن الدول المستفيدة تحدد أولويات المشروعات، إلا أن موافقة مؤسسات المجموعة على الإسهام في تمويلها يعتمد على التقييم الذي تجريه مؤسسات المجموعة بالتعاون مع الدول المعنية، ويشمل التقييم كافة الجوانب الإدارية والاقتصادية، المالية والقانونية للمشروعات للتأكد من سلامتها الفنية وجدواها الاقتصادية وإسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام؛
- **النصح والمشورة:** يعتبر التمويل أحد المستلزمات الرئيسية لتنفيذ المشروعات، إلا أن حسن تنفيذها وضمان تشغيلها وأدائها بشكل جيد يتطلب إعدادها وتصميمها على نحو يتسق مع الأهداف المرجو تحقيقها، ولذا يقوم الجهاز الفني في مؤسسات المجموعة بتقديم

النصح والمشورة للدول التي يتعاون معها في كافة الأنشطة المختلفة التي تتضمنها مراحل المشروعات كإعداد دراسات الجدوى وشروط العقود ووثائق المناقصات، واختيار الاستشاريين والمقاولين والموردين، فضلا على قيام مؤسسات المجموعة باطلاع تلك الدول على خبراتها والدروس المستفادة من عملياتها الإنمائية المشابهة؛

- مساعدات ميسرة وإجراءات مرنة: تطبق مؤسسات المجموعة سياسات مرنة وإجراءات مبسطة في تعاونها مع الدول المستفيدة وتأخذ في الاعتبار ظروفها الاقتصادية، وتقدم ثروتها بشروط ميسرة كي لا تثقل على الدول المستفيدة من خدمة ديونها، وتمثل الشروط الميسرة في انخفاض سعر الفائدة (01-06%) وطول فترتي السداد (15-27 سنة)، والسماح (03-10 سنوات) دون الإخلال بما يتطلبه حسن تنفيذ المشروعات والكفاءة اللازمة لإدارتها وتشغيلها.

3- الخصائص الرئيسية للمساعدات الإنمائية العربية

انطلقت المساعدات الإنمائية العربية في السبعينيات من القرن الماضي، وتم إنشاء مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية بهدف دعم الدول العربية والدول النامية الأخرى في جهودها الإنمائية، ومساعدتها بأشكال مختلفة تشمل القروض الميسرة والمعونات الفنية والمنح، وقد كان لهذه المساعدات دور في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وكذلك دور في تعزيز تعاون الجنوب - جنوب.

لقد عملت مؤسسات مجموعة التنسيق من خلال جهودها الحثيثة على تبسيط الإجراءات، وتوحيد العقود ووثائق المناقصات، وإصدار إرشادات مشتركة حول تقييم المشروعات، والحصول على الخدمات الاستشارية، وتنفيذ الأعمال، وذلك فضلا عن تبادل المعلومات بشأن المشروعات وتنسيق التمويل المشترك لها، مما يسهم في توفير الفرص المناسبة لتنفيذها، ويعزز فاعلية المساعدات المقدمة، كما عملت مؤسسات مجموعة التنسيق على دعم القدرات الذاتية للدول المستفيدة من مساعدات من خلال تبني سياسات لتشجيع شركات المقاولات وشركات الخدمات الاستشارية والموردين من الدول النامية وتشجيعهم على المشاركة في تنفيذ المشروعات، والخدمات الممولة من قبلها، الأمر الذي يعزز التعاون فيما بين الدول النامية.

ومن أهم خصائص المساعدات الإنمائية العربية:⁵

- تشكل المساعدات الإنمائية العربية جانبا مهما من جوانب التعاون الاقتصادي بين الدول العربية من جهة، وباقي الدول النامية من جهة أخرى، وتحتوي هذه المساعدات قدرا كبيرا من الدعم الذي تقدمه دول نامية إلى دول نامية أخرى، والمتمثل فيما تتضمنه القروض من عنصر المنحة، إضافة إلى المنح والهبات التي عادة ما تقدم في إطار المساعدات الإنمائية العربية، ولهذه المساعدات دلالات مهمة لها أبعادها الاقتصادية والحضارية، فالدول العربية المانحة للعون هي دول نامية تعتمد على عائدات النفط لمواجهة أعبائها والتزاماتها الداخلية والخارجية، بما فيها التزاماتها في إطار العون الذي تقدمه، على الرغم من أن النفط الذي تعد صادراته المصدر الرئيسي لإيرادات هذه الدول، هو مورد قابل للنضوب وتخضع أسعاره للتقلبات في أسواق النفط العالمية، فقد شهدت تدفقات العون العربي تفاوتات شديدا مع نمو العائدات النفطية أو تقليصها، وهو ما يفسر التغيرات في حجم العون العربي في تلك الفترات، وقد ظلت الحكومات العربية المانحة للعون ملتزمة بتقديم المساعدة رغم ما شهدته بلدانها من ضغوط اقتصادية داخلية وخارجية، فبالنظر إلى تأثير المساعدات العربية مباشرة بأسعار النفط في الأسواق الدولية شهدت الدول العربية النفطية المانحة للعون نتيجة لتذبذب العوائد النفطية، أوضاعا مالية واقتصادية مختلفة عما كانت عليه في العقود السابقة انعكست على حجم العون المقدم، ومع أن عددا من البلدان العربية المانحة مثل ليبيا، العراق والجزائر اضطرت إلى تخفيض المساعدات الإنمائية المقدمة أو وقفها كليا، فقد استمر نمو العون العربي خلال الفترة 2000-2010 بمعدل إجمالي قدره حوالي 3.8 % سنويا؛

- يقدم القسم الأكبر من المساعدات الإنمائية العربية من أربع دول خليجية هي المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة الكويت بالإضافة إلى دولة قطر، ففي عام 2010 قدمت هذه البلدان مساعدات إنمائية رسمية بلغت 0.4 % من الدخل القومي

الإجمالي، في حين لم يتعدى متوسط المساعدات الإنمائية الرسمية لمعظم الدول الصناعية مستوى 0.32%. وتقدم معظم تدفقات المساعدات الإنمائية من خلال مساعدات حكومية ومن مؤسسات متعددة الأطراف، بالإضافة إلى العون الإنمائي الأهلي المقدم من الهيئات الخيرية والجمعيات غير الحكومية إلى جانب مساهمة الدول العربية من خلال المؤسسات الدولية المانحة للعون؛

- تحظى المساعدات الإنمائية العربية بتقدير خاص من جانب البلدان المستفيدة، فهي خالية من الشروط السياسية والاقتصادية وليست مرتبطة بأي قيود، وتتسم بدرجة عالية من اليسر تتمثل في انخفاض سعر الفائدة، وطول فترتي السماح والسداد، وارتفاع عنصر المنحة، كما تراعي أيضا الأولويات التي تحددها البلدان المستفيدة ذاتها، بالإضافة إلى ذلك فإن تقييم المشاريع والبرامج إنما يقوم استنادا إلى الجدوى الفنية والسلامة الاقتصادية وتوافر الشروط البيئية، وتجري كل عمليات تنفيذ المشاريع والحصول على البضائع والخدمات وفقا للممارسات المتعارف عليها دوليا، وقد تراكمت لدى مؤسسات مجموعة التنسيق، على مر السنين خبرات يستفاد منها في كل مشروع جديد من خلال أنشطتها في تشكيلة واسعة من القطاعات والبيئات، وهي تضيف قيمة لعمليات إعداد المشاريع وتنفيذها، وتسهم مباشرة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية وتحظى اليوم الخبرات الفنية العربية بتقدير عال لدى كثير من البلدان المستفيدة، وكثيرا ما تطلبها إلى جانب التمويل ومن خلال مساهمتها في البرامج الإنمائية في ما يزيد على 136 بلدا في آسيا وأفريقيا أمريكا اللاتينية وأوروبا، أقامت مؤسسات المجموعة علاقات متينة ومستدامة مع معظم البلدان النامية؛
- تعمل المؤسسات الإنمائية العربية على أن تكون شريكة مساندة في التنمية، وتفضل نحجا قائما على المشاركة تسترشد فيه باحتياجات وأولويات كل البلدان المستفيدة، فهي تعمل وفق المبدأ القائم على أن يمتلك المستفيدون في نهاية المطاف استراتيجياتهم الإنمائية ويتولون مسؤولية تنفيذها، وعليه فإن مؤسسات التنمية العربية تدرك مدى حاجة البلدان المستفيدة إلى تحديد أولوياتها الخاصة وإلى الشعور بأنها تمتلك برامجها الإنمائية، فضلا عما تتسم به المساعدات الإنمائية العربية من مرونة في الإجراءات فإنها تقدم صافية من التكاليف الإدارية المرتبطة بمعالجة الطلبات وتوصيل العون المطلوب، وتصبح حال الالتزام بها محددة القيمة، ولا يخضع سحبها لإجراءات محاسبية معقدة؛

- يخصص جزء كبير من المساعدات الإنمائية العربية إلى المساهمة في تمويل مشاريع تهدف إلى تخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل وهو ما يترجم التركيز القوي للمساعدات الإنمائية العربية على التنمية الاجتماعية في البلدان المستفيدة.

4- تطور المساعدات الإنمائية العربية

المساعدات العربية لها تاريخ طويل و متميز يمتد لنصف قرن من الزمان، فأصولها ترجع إلى برامج أنشأتها دولة الكويت والمملكة العربية السعودية في الستينيات من القرن الماضي، بدافع الرغبة المخلصة في المساعدة إلى أقصى حد ممكن في جهود التنمية في الدول الفقيرة، والحقيقة أن المانحين العرب لم يساهموا فقط بفاعلية في صياغة مصطلح التضامن الجنوبي - الجنوبي بل هم الذين واصلوا ممارسته. وقد استمرت هذه الجهود دون توقف على الرغم من السنوات العجاف التي مرت بالدول العربية النفطية منذ عقد الثمانينيات في القرن الماضي، وقد اتجهت معونات الإنماء العربي طوال فترة السبعينيات والثمانينيات نحو مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية، بينما أخذت تهتم منذ التسعينيات بمشروعات التنمية البشرية ومكافحة الفقر والبطالة في إطار تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك انسجاماً مع تصاعد هذه المشروعات في سلم أولويات الدول المستقبلية للعون، وقد مثلت الدول الخليجية ولا تزال، خاصة السعودية والكويت والإمارات، المصدر الرئيسي للعون العربي، بينما تسهم قطر وعمان وليبيا والجزائر بنسبة أقل.⁶

وقد أخذت قيمة المساعدات العربية في التراجع نتيجة بروز الخلافات السياسية بين الدول المانحة والدول المستفيدة، وتبع تطور هذه المساعدات يوضح الآتي:⁷

- كان حظ الدول العربية الفقيرة ضئيلا من إجمالي المساعدات العربية الثنائية؛

- تضمنت أرقام ما خصص للمساعدات العربية الثنائية المساعدات التي كانت تقدم لدول المواجهة وهي مصر وسوريا والأردن مما أدى إلى زيادة كبيرة في حجمها؛
- هبطت جملة المساعدات الثنائية عام 1976 نتيجة قيام الدول المانحة بتوجيه جزء من مواردها لصندوق الأوبك الذي أنشئ في ذلك العام، وقد استمر ذلك الهبوط إلى أن ارتفعت قيمة المساعدات عام 1979 نتيجة ما حصلت عليه الأردن وسوريا بموجب قرارات قمة بغداد 1979، ولكن ما لبثت أن هبطت مرة أخرى نتيجة هبوط أسعار النفط، حيث انخفض متوسط العون العربي السنوي من حوالي 6.5 مليارات دولار خلال الفترة 1980-1984 إلى حوالي 3.1 مليارات دولار خلال 1985-1989؛
- تتسم هذه المساعدات بالتركز الشديد في توجيهها نحو عدد محدود من الدول العربية فضلا عن عدم ثبات تلك الدول، فمثلا في عام 1974 حصلت مصر وسوريا والأردن على نسبته 76% من إجمالي المساعدات العربية، في حين اقتسمت 11 عشرة دولة عربية ما تبقى من المساعدات، كما امتنعت الكويت عام 1986 عن دفع أي مساعدات لسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وخفضت الدول العربية الأخرى هذه المساعدات؛
- هناك تدني في حجم المساعدات التي يتم تقديمها عن طريق مؤسسات التمويل خاصة الإقليمية، وذلك لأن الدول المانحة تفضل أسلوب المساعدات الثنائية المباشرة، ويرجع هذا التدني إلى إلقاء الأطراف المانحة على هذه المؤسسات مسؤولية الاستمرار في التمويل من مواردها الذاتية خاصة المؤسسات التي دفعت رؤوس أموالها بالكامل أو نسبة كبيرة منها، وهذا التدني هو أكثر وضوحا في الصناديق القطرية مثل الصندوق الكويتي وصندوق أبو ظبي مقارنة بالصناديق الإقليمية، الأمر الذي يعكس استقرارا نسبيا في المساعدات التي تقدمها الأخيرة قد لا يستمر طويلا، خاصة مع محدودية مواردها التي من الممكن أن تستنفد في أي لحظة ما لم تتم زيادة رؤوس أموالها المدفوعة أو تقدم موارد جديدة إليها، وحينها سيغدو بقاؤها كمؤسسة مهددا، وتستثنى من هذا التوجه العام الإمارات التي قدمت معظم معوناتها للدول العربية وغير العربية منذ استقلالها وحتى عام 2004 عن طريق صندوق أبو ظبي؛
- استمر تقدم كل من السعودية والكويت للنصيب الأكبر من المساعدات العربية في التسعينيات، حيث خصصت السعودية والكويت 3.7% و 7.3% على التوالي من ناتجهما القومي الإجمالي عام 1990، ورغم انخفاض هذه النسبة عامي 1992 و 1993 نتيجة تحمل هاتين الدولتين النصيب الأكبر من تكلفة حرب الخليج الثانية، إلا أن هذه النسب مثلت ضعف تلك التي خصصتها دول لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي لم تتعد 33% عام 1992، كما بلغ نصيب جانب المنح في القروض التي قدمها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 42% في عام 1992.
- بلغت قيمة العون الإنمائي العربي في عام 1992 حوالي 1055 مليون دولار كمساعدات إنمائية ميسرة في حين كانت في عام 1991 حوالي 2.7 مليار دولار، وقد شكل العون الإنمائي المقدم من دول مجلس التعاون الخليجي ما نسبته 97%، وكان نصيب السعودية منه نحو 74% أي 783 مليون دولار، في حين كان نصيب الكويت 19% أي 202 مليون دولار، بينما ساهمت الإمارات بنسبة 3% أي 34 مليون دولار، وقطر 02 مليون دولار، وقدمت كل من ليبيا والجزائر والعراق ما نسبته 3% أي ما قيمته 17 و 16 و 1 مليون دولار على التوالي، وقد اتجه ما قيمته 855 مليون دولار من العون الإنمائي الثنائي إلى أربع دول عربية، حيث حصلت مصر على حوالي 439 مليون دولار والمغرب على 101 مليون دولار وسوريا على 58 مليون دولار والبحرين 55 مليون دولار، كما منحت السعودية في عام 1993 لبنان 100 مليون دولار لإعادة البناء؛
- مع مطلع القرن 21م اهتمت الدول المانحة بتوجيه قدر أكبر من مساعداتها إلى منظمة التحرير الفلسطينية، ولذا أقرت قمة القاهرة التي عقدت في العام 2000 إنشاء صندوق انتفاضة الأقصى برأسمال مقداره 200 مليون دولار، وصندوق الأقصى برأسمال بلغ 800 مليون دولار يتولىان مهمة تمويل المشاريع الهادفة إلى الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية لمدينة القدس ولتمكين الاقتصاد

الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية وفك ارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي، وقررت قمة بيروت 2002 دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية بحوالي 330 مليون دولار لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد لفترة مماثلة، وأقرت القمة مساهمة الدول الأعضاء في هذه المشاريع بناء على حصصهم في موازنة الجامعة، وهذا يعني ارتفاع نسبة مساهمة كل من السعودية والكويت صاحبتا النصيب الأكبر من ميزانية الجامعة، إلا أن السعودية قدمت معظم هذا المبلغ إذ وفرت 307 ملايين دولار للسلطة الفلسطينية؛

- بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية 1.4 مليار دولار عام 2001، ساهمت السعودية بحوالي 820 مليون دولار أي ما نسبته 4% من ناتجها القومي الإجمالي، والكويت بحوالي 225 مليون أي ما نسبته 6% من ناتجها القومي، واقتصر إسهام قطر على 129 مليوناً، وبلغ إجمالي تقديرات المساعدات التي قدمتها الإمارات 208 ملايين أي ما نسبته 3% من ناتجها القومي الإجمالي، وقدمت عمان حوالي 24 مليون دولار؛
- بعد احتلال العراق، قدمت الدول الخليجية منحا للمساهمة في إعادة الإعمار، ولا زالت تساهم في هذه العملية بصور مختلفة، كما أقدمت دول المنطقة على إلغاء الديون المترتبة على العراق كلياً أو جزئياً.

وبنظرة عامة يبدو سجل العون العربي الإنمائي هو الأفضل عند مقارنته بسجل الأمم الصناعية الغنية، وحتى في هذه الأيام تتفوق الدول العربية المانحة على دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) من حيث النسبة المئوية لمساعدات التنمية الرسمية إلى الناتج القومي، فمساهمة الدول العربية البالغة نسبتها 0.85% تكاد تصل ثلاثة أضعاف نسبة 0.30% المقدمة من الدول الغربية المانحة، بل وتتجاوز النسبة المستهدفة عالمياً كنسبة مقبولة والبالغة 0.7%، وكل هذه الجهود تحققت في الوقت الذي كانت الدول العربية المانحة تواجه مشاكل اقتصادية.⁸

والجدول التالي يوضح تطور المساعدات الإنمائية العربية للسنوات من 2003 إلى غاية 2011.

الجدول رقم (03): يوضح تطور المساعدات الإنمائية العربية 2003-2011م (بمليار دولار)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حجم المساعدات الإنمائية العربية	3.1	2.4	1.7	3.3	3.5	7	5.1	4.36	6.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي الموحد، التقرير العربي الموحد للسنوات (2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012)، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

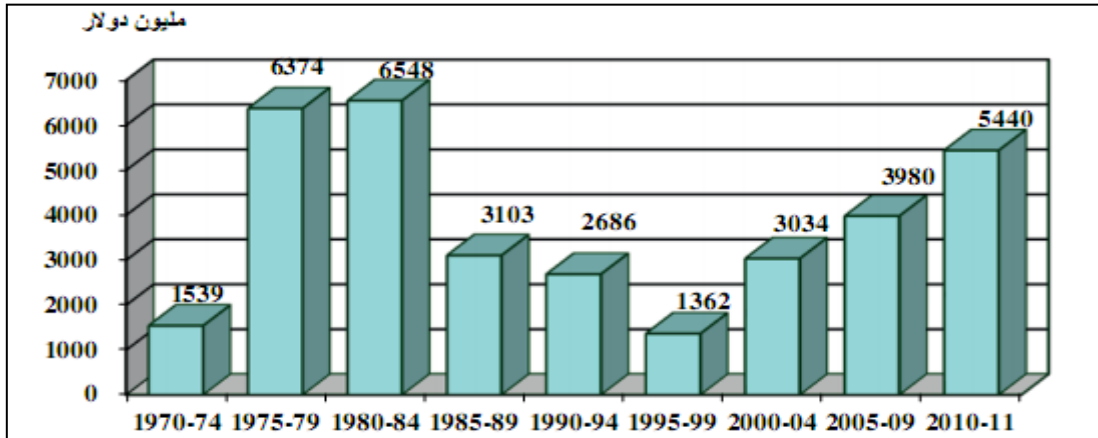
- تشير بيانات الجدول أعلاه إلى:

- أن إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية حوالي 6.3 مليار دولار عام 2011، بزيادة نسبتها 36.5% مقارنة بعام 2010، وشكلت المساعدات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي المصدر الأساسي لتلك المساعدات، حيث قدرت المساعدات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي المصدر الأساسي لتلك المساعدات، حيث قدرت المساعدات المقدمة من السعودية بنحو 4.7 مليار دولار، أي حوالي 75.7% من الإجمالي، الكويت حوالي 912 مليون دولار (14.5 %)، قطر بحوالي 421 مليون دولار (6.7 %)، الإمارات حوالي 152 مليون دولار (2.4 %) وقدرت من عمان حوالي 40 مليون دولار (0.6 %).

ويمكن القول أن المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية خلال الفترة 1970-2011 قدرت بحوالي 154 مليار دولار، منها حوالي 147 دولار أي ما يعادل حوالي 95.4% من دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 7.0 مليار دولار من الدول العربية الأخرى.⁹

والشكل الموالي يوضح المتوسط السنوي لقيمة هذه المساعدات من سنة 1970 إلى غاية 2011 :

الشكل رقم (07): المتوسط السنوي للمساعدات الإنمائية العربية (1970-2011م)



المصدر: صندوق النقد العربي الموحد، التقرير العربي الموحد 2012، مرجع سابق، ص: 246.

5- عمليات العون الإنمائي العربي

يقدم العون العربي الإنمائي إما عن طريق المساعدات الثنائية أو عن طريق مؤسسات وصناديق التمويل القطرية أو الإقليمية، مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، صندوق أبو ظبي للإئتماء الاقتصادي العربي، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، حيث تتسم المساعدات الثنائية بأنها ميسرة من حيث شروطها وتتضمن في كثير من الأحيان المنح والهبات للدول الأقل نمواً والتي تتعرض للكوارث الطبيعية وتلك التي تعاني من عجز، حيث تستقطب هذه الدول حوالي 70% من تلك المساعدات، بينما تتسم المساعدات عن طريق مؤسسات وصناديق التمويل بتعدد أبعادها، فإلى جانب بعدها المالي من الممكن أن تأخذ شكلا مؤسسيا أو فنيا وذلك فضلا عن انخفاض فوائد هذا النوع من المساعدات وغياب المشروطة مع طول فترة السماح والسداد، الأمر الذي يتيح للدول المستفيدة إمكانية كبيرة لإدارتها واستغلالها بتكلفة اقل وبمرونة أكبر تنسجم وسياساتها وأولوياتها الإنمائية، وإلى جانب هاتين القناتين هناك قناة ثالثة هي الهيئات الخيرية (لا تتوافر عنها معلومات دقيقة)، وعون المنظمات غير الحكومية التي تقدم المنح والمساعدات، و من أهم ما شملته هذه العمليات:¹⁰

- **مجموع الإلتزامات:** بلغ إجمالي إلتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية في عام 2011 نحو 6.4 مليار دولار، وهذا بانخفاض بنسبة 14.8% مقارنة بسنة 2010، وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية 41%، الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 19.2%، صندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 10.9%، الصندوق السعودي للتنمية 10% وصندوق النقد العربي 8.4%، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 4.9%، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا حوالي 2.8% وصندوق أبو ظبي 2.7%؛
- **المجموع التراكمي:** بلغ المجموع التراكمي لإلتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق إلى نهاية عام 2011 حوالي 19.9 مليار دولار، وقد نصيب مجموعة الدول العربية من هذه الإلتزامات حوالي 66.5 مليار دولار أي بنسبة 60.6%؛
- **التوزيع الجغرافي:** بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع إلتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال 2011 حوالي 54.7% مقابل 53.6% في سنة 2010؛

- التوزيع القطاعي: بلغ نصيب قطاع النقل والاتصالات من مجموع إلتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال 2011 حوالي 27.3 %، يليه قطاع الطاقة (الكهرباء، النفط والغاز) بحوالي 26.6 %، ثم قطاع لخدمات (الصحة، التعليم، الإسكان ودعم موازين المدفوعات بـ 23.7%، و ثم قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 16.1%، يليه قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 4.5 % وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 1.8 % .

- ثالثاً: أفاق التعاون العربي الإنمائي لمكافحة الفقر

1- أسباب محدودة إستراتيجيات محاربة الفقر في الدول العربية

من بين أهم أسباب محدودة سياسات محاربة الفقر في الدول العربي هي:¹¹

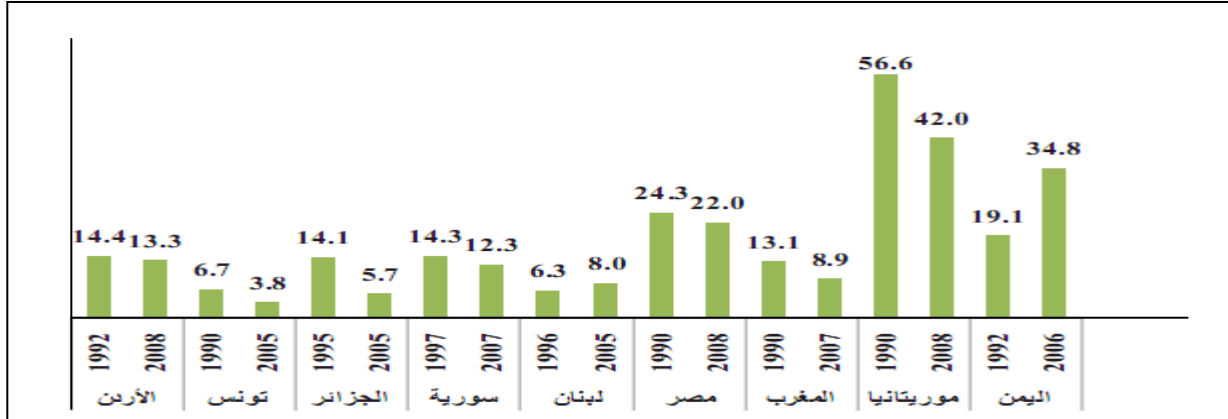
- هيمنة المقاربة السياسية على المقاربات الأخرى؛
- غموض وتذبذب الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بمحاربة الفقر؛
- عدم وجود هيئات مستقلة خاصة بمتابعة تطور الظاهرة وتقييم نجاعة وفعالية البرامج المسطرة من طرف الحكومات؛
- مقارنة فوقية وتحيد مشاركة الأفراد أو المجتمع المدني في صياغة السياسات ومتابعة تنفيذها؛
- نقص الصرامة والشفافية في استعمال الموارد إضافة إلى ظاهرة تبذير الموارد والفساد الإداري والاقتصادي؛
- التوزيع غير العادل للثروات بين فئات المجتمع الواحد؛
- ضعف اقتصاديات الدول العربية وعدم تامين العمل كمصدر إستراتيجي للثروة و- بطريقة غير مباشرة - تدعم اقتصاديات الدول الكبرى من خلال الاستيراد في غياب سياسات اقتصادية رشيدة؛
- غياب أي تنسيق اقتصادي واجتماعي بين الدول العربية ووضع الحاجز السياسي في المقام الأول كمبرر لعدم التكامل الاقتصادي؛
- هيمنة التنظيم البيروقراطي على مختلف المؤسسات مما ينعكس سلباً على تشجيع المبادرات الاستثمارية وخلق كل المشاريع المقترحة لمحاربة الفقر في هذه البلدان؛
- إهمال المقاربة المبنية على الكفاءات في تسيير المشاريع وضعف الرقابة، فاسحا المجال أمام الممارسات الهادرة للثروة؛
- اعتماد مقارنة كلية في محاربة الفقر وإهمال التطوير الجهوي لهذه البلدان خاصة من حيث الاعتماد على دراسات علمية دقيقة تسمح للمناطق بتطوير ذاتها وبدعم من الحكومات.

2- الأهداف الإنمائية العربية لمكافحة الفقر

يتمثل الهدف الأساسي للأهداف الإنمائية في القضاء على الفقر المدقع والجوع مع حلول سنة 2015م إلى نصف النسبة التي كانت سائدة في سنة 1990، ورغم صعوبة تحليل مدى تقدم الدول العربية في تحقيق هذا الهدف من حيث ندرة البيانات وخاصة تلك المتعلقة بنسب الفقر المحسوبة وفق خط الفقر الدولي 01 دولار باليوم، إلا أن البيانات المتاحة للفقر من خلال خطوط الفقر الوطنية تظهر تباين في مدى تحقيق هذه الغاية، ففي حين حققت كل من تونس، المغرب والجزائر، تقدماً واضحاً في تحقيق تلك الغاية، فإن بعض الدول الأخرى مثل الأردن، سورية لبنان ومصر، تسيير بخطوات أكثر بطئاً نحو تحقيق تلك الغاية، ومن المتوقع أن يشهد عدد من الدول العربية بعض الصعوبات في تحقيق هذه الغاية، خاصة الدول الأقل نمواً مثل اليمن، جيبوتي، موريتانيا وجزر القمر، وذلك بالإضافة إلى الدول التي تعاني من ظروف خاصة مثل: العراق، فلسطين والصومال، وكذا في ظل التطورات السياسية المصاحبة للبلدان العربية بداية من 2011 وما انجر عنه من تغيرات كبيرة في هذه البلدان والتي من شأنها أن تؤثر على الأهداف الإنمائية لمكافحة الفقر، بسبب ظروف انعدام الأمن ونزوح الأفراد من مناطقهم، وكذلك حالة لاستقرار الدائمة في هذه البلدان.

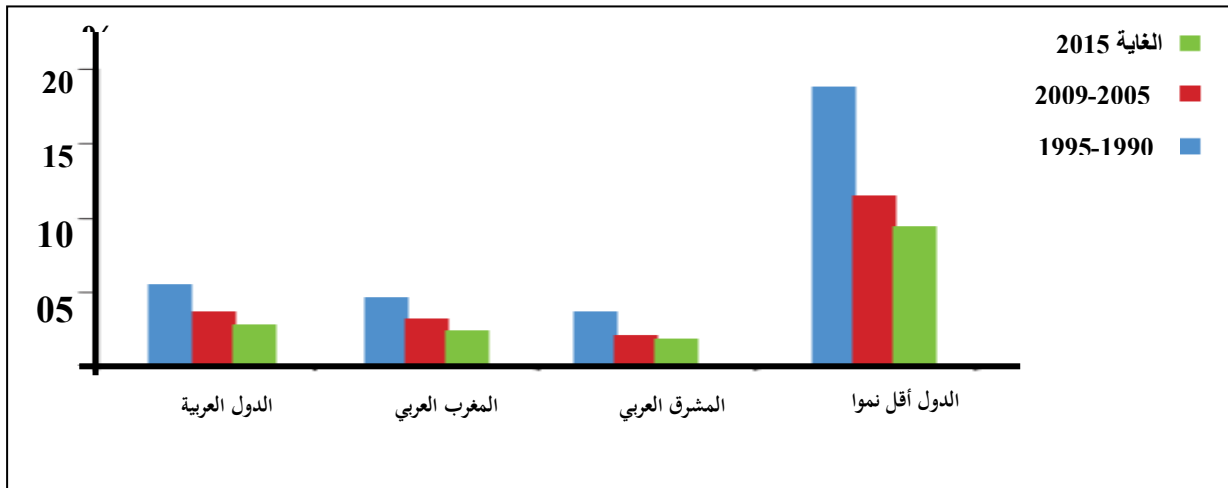
والشككين الموالين يوضحان التقدم في تحقيق غاية تخفيض نسبة الفقر من الأهداف الإنمائية للألفية وفقاً لنسب:

الشكل رقم (08): التقدم في تحقيق غاية تخفيض نسبة الفقر من الأهداف الإنمائية العربية للألفية



المصدر: الصندوق العربي الموحد، التقرير العربي الموحد 2011، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2011، ص: 30.

الشكل رقم (09): خفض السكان الذين يقلهم دخلهم اليومي عن 01 دولار (1990-2015)



المصدر: الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، الأهداف التنموية للألفية وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، التقرير العربي الثالث، 2010، الإسكوا، ص: 05.

3- أهمية العون الإنمائي العربي كأحد مكونات التعاون العربي

يعتبر العون الإنمائي العربي من أهم مكونات التعاون الاقتصادي العربي لأنه يتمحور حول مساعدات إنمائية من القروض والمنح الميسرة تقدمها مصادر رسمية عربية إلى دول عربية وغير عربية، حيث أن هناك عدة مميزات للمساعدات الإنمائية العربية تعجل منها أخذ أهم مكونات التعاون العربية ومحفز له، حيث:¹²

- أن تلك المساعدات الإنمائية تقدم بهدف معاونة الدول على إنجاز مشاريعها الإنمائية الاقتصادية منها والاجتماعية وتعزيز قدراتها على تصحيح وإعادة هيكلة اقتصادياتها؛
- أن المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية بلغت خلال الفترة من 1970 - 2011 حوالي 154 مليار دولار، قدمت منها دول الخليج العربية نحو 147 مليار دولار أي ما يعادل 95.4%، ساهمت فيها السعودية 8.6%، الكويت 14.8%،

- الإمارات 8.6%، قطر بحوالي 3.2% وعمان بحوالي 0.5%، ووجود ثلاث دول ساهمت بالنسب الأخرى وهي العراق بحوالي 2%، ليبيا بحوالي 1.8% والجزائر بحوالي 0.8%؛
- أن العون العربي الإنمائي المقدم من الدول العربية يتميز بخصائص عدة تميزه عن المساعدات التي تقدمها الدول الاقتصادية المتقدمة صناعيا لكونه يمثل فوائض مالية تقدمها دول نامية إلى دول نامية أخرى عربية وغير عربية، أي تحويل جزء من ثروتها الوطنية إلى تلك الدول بينما الدول المتقدمة تقتطع الفائض من دخل متجدد أو أرباح جنتها من اقتصادياتها المتطورة؛
 - ارتفاع نسبة العون العربي الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية للعون حيث بلغت نحو 0.42% سنة 2011، أي ما يزيد عن متوسط نسبة دول لجنة مساعدات التنمية والتي بلغت 0.25% من الناتج القومي لهذه الدول والتي تتكون من 19 دولة أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منها الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وفرنسا؛
 - أن المساعدات الإنمائية الميسرة التي تقدمها مؤسسات التنمية العربية (الإقليمية، الدولية والوطنية) وتشتمل على الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (أغلبية رأسماله من الدول العربية) والبنك الإسلامي للتنمية والصناديق الوطنية الثلاثة للصندوق العربي للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق أبو ظبي للتنمية والصندوق السعودي للتنمية؛
 - أن القروض الميسرة التي تقدمها مؤسسات التنمية العربية تعتبر كغيرها من قروض مؤسسات التمويل الإنمائي في العالم حافزا لتنفيذ استثمارات في الدول المستفيدة تزيد قيمتها على قيمة قروضها بصورة ملموسة، ويقدر تغطية قروض المؤسسات العربية للتنمية في المتوسط 25% من إجمالي التكاليف الإجمالية الممولة، مما يعني أن قروض المؤسسات العربية حفزت على تنفيذ استثمارات ضخمة في الدول العربية المستفيدة وساعدت على اجتذاب قدر لا بأس من التمويل اللازم لها من مصادر عربية، وان هذا الحجم من العمليات المالية تعتبر قياسيا بالنظر إلى الفترة الزمنية التي تم خلالها.

الخاتمة

اتجهت معونات الإئتماء العربي طوال بدايتها نحو مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية، بينما أخذت تهتم منذ التسعينيات بمشروعات التنمية البشرية ومكافحة الفقر والبطالة في إطار تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك انسجاما مع تصاعد هذه المشروعات في سلم أولويات الدول المستقبلية للعون، وقد مثلت الدول الخليجية ولا تزال، خاصة السعودية والكويت والإمارات، المصدر الرئيسي للعون العربي، بينما تسهم قطر وعمان وليبيا والجزائر بنسبة أقل، وتعد الدول العربية ذات مستويات الفقر المنخفضة نسبيا خاصة إذا ما قورنت بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء أو منطقة شرق آسيا ولكن ما حصل من تطورات في بعض الدول العربية خلال سنة 2011 أثار بعض المخاوف من أن التوازن الاجتماعي في الدول العربية كان هشاً ويشير إلى الحجم الحقيقي للفقر والتقدير الدقيق لتداعياتها أكبر مما هو منعكس في نسب فقر الدخل السائدة، وهذه التطورات من شأنها التأثير على عملية التنمية في البلدان العربية وعلى رأسها مكافحة الفقر بسبب التنبؤات في زيادة مؤشراتته بسبب الظروف الغير المستقرة في هذه الدول.

قائمة بالمراجع

- ¹ - علي المضواح، الفقر وعلاقته بالأمية في العالم العربي، ص ص: 04-05، على الموقع: <http://faculty.ksu.edu.sa/almdhwhaw/Documents.doc>، تاريخ الإطلاع: 13/05/2013 (17:45)، بتصرف.
- ² - مجلة النفط والتعاون العربي، مجلة فصلية محكمة تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك)، العدد: 01، المجلد: 09، الكويت، 1983، ص: 21.
- ³ - مصطفى العبد الله الكفري، مؤسسات العون الإنمائي في الوطن العربي، على الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17905>، تاريخ النشر: 08/05/2004، تاريخ الإطلاع: 12/05/2013 (20:20)، بتصرف.
- ⁴ - صندوق النقد العربي الموحد، التقرير العربي الموحد 2012، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2012، ص ص: 243-245.
- ⁵ - صندوق النقد العربي الموحد، التقرير العربي الموحد 2011، الدائرة الاقتصادية والفنية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2011، ص ص: 243-245.
- ⁶ - معلومات مستخرجة من الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17905>، تاريخ الإطلاع: 13/05/2013 (19:10)، بتصرف.
- ⁷ - عبد الجليل زيد المهون، دول الخليج وقضية العون الإنمائي العربي، على الموقع: <http://www.sauress.com/alriyadh/120890>، تاريخ النشر: 06/01/2006، تاريخ الإطلاع: 13/05/2013 (18:40)، بتصرف.
- ⁸ - طلال بن عبد العزيز، ندوة العون العربي الإنمائي، على الموقع: <http://www.arabccd.org/page/429>، تاريخ النشر: 20 سبتمبر 2003، تاريخ الإطلاع: 12/05/2013 (20:30)، بتصرف.
- ⁹ - صندوق النقد العربي الموحد، التقرير العربي الموحد 2012، مرجع سابق، ص: 245.
- ¹⁰ - المرجع السابق، ص ص: 248-249.
- ¹¹ - رايح كشاد، إشكالية محاربة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، على الموقع: <http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/2110.doc>، تاريخ الإطلاع: 13/05/2013 (18:30)، بتصرف.
- ¹² - وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، الشؤون الاقتصادية، دراسة اقتصادية؛ العون الإنمائي العربي يعتبر أهم مكونات التعاون، على الموقع: <http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1929801&language=ar>، تاريخ النشر: 07/08/2008، تاريخ الإطلاع: 12/05/2013 (21:00)، بتصرف.